باروخ كميرلينغ بنظرية اسماها عملية «التقاطع الاجتماعي» (social interruption)، حيث تتوقف، خلال طور التقاطع الاجتماعي، العمليات الرئيسة المتصلة بالمجتمع، ويُعلن عن تأجيل تنفيذ المصالح والاهداف الكبيرة، ويعاد ترتيب تنظيم المؤسسات بغية التركيز على تنفيذ هدف رئيس حاسم. وهذا ما يحدث عندما تدعو اسرائيل احتياطها، وتضع تحت تصرف القوات المسلحة وسائط النقل المدني كافة تقريباً، والشاحنات الثقيلة، وعدداً كبيراً من باصات الركاب، وأغلب الاسرّة في المستشفيات. وهذا التقاطع الاجتماعي مؤقت، وهو يستخدم في المجتمعات التي تدهمها الكوارث، ولكن، ليس بالضرورة استخدامه لدى دخول مجتمع ما في حرب. اما بالنسبة الى اسرائيل، فقد تمّ هذا الاستخدام في حربي ١٩٥٦ و١٩٨٢. والشرط المسبق للتقاطع الناجح هو المحافظة على الحد الادنى من الدور الاجتماعي الطبيعي. وفي هذا المجال، هنالك ثلاثة أنواع من المتطلبات التي يفرضها نظام التقاطع، هي: ١ ـ تأجيل اغلب توقعات ومتطلبات المجتمع؛ ٢ ـ انجاز الادوار الروتينية اجتماعياً؛ ٣ ـ انجاز الادوار الجديدة وابدال الكوادر المشتغلة بتنفيذ الهدف الاجتماعي الرئيس.

وادرج الباحث مثالاً على ذلك اضطرار النساء لتعلّم قيادة الباصات العامة خلال حرب العام ١٩٧٣، وهو ما يعتبره مثالاً مأساوياً. ورأى ان الهيئة الاكثر أهمية التي تمّ تشكيلها للتعامل مع المظاهر المادية للتقاطع الاجتماعي، هي المعروفة باسم «هيئة اقتصاد الطوارىء»، حيث تتلخص مهمتها في تهيئة المجتمع لفترات طويلة من النقص في السلع الاستهلاكية الاساسية، وخاصة الوقود والمواد الغذائية، فضلاً عن الضبط والسيطرة على توزيع الاحتياجات الضرورية للسكان المدنيين خلال فترة الطوارىء؛ كما وتصبح البيروقراطية جزءاً من تكامل عمل هذه الهيئة.

ودرس الكاتب المجازفات الفردية والخطر العام في اصابات الحروب، فذكر ان اسرائيل قد عانت، في كل حروبها، من نسبة اصابات بلغت ٠,٦ بالمئة في القطاعين، العسكري والمدني، معاً. ومع انه اشار الى ان هذه النسبة قليلة قياساً بدول أخرى، كفرنسا التي فقدت في الحرب العالمية الاولى ٧,٧ بالمئة من تعداد سكانها، والمانيا التي فقدت خمسة بالمئة من مجموع سكانها، والاتحاد السوفياتي الذي فقد، في الحرب العالمية الثانية، حوالى عشرة بالمئة من مجموع سكانه، الّا ان الاهم، من وجهة نظره، هو الطريقة التي يتم الاحساس فيها بالخسائر. فهي اكثر أهمية من الرقم المطلق لنسبتها المئوية. وهنا، ينظر الاسرائيليون الى الصراع باعتباره ذي تكلفة عالية. ففي اجابة عن سؤال ميداني للطلبة، العام ١٩٧٨، عن درجة الخطورة في الصراع من حيث الاصابات، كان الاحتمال الوسطي للاصابة الشخصية يبلغ ٢٣,٨ بالمئة. وعلى هذا، تنبىء المقارنة مع الاصابات الفعلية بأن الثغرة بين الاحتمالين، الموضوعي والشخصي، كبيرة جداً. وافاد الباحث بأن خطر احتمال الاصابة يزداد كلما ارتفع مقام الشخص في المجتمع الاسرائيلي، كأن يكون ذكراً، او اصغر سناً، او ذا اصل عرقي غربي، او ذا مستوى ثقافياً أعلى. وهذا الامر، وان حاول الباحث ان يظهره وكأنه موضوعي، الّا اننا، وبالمقارنة مع موزاييك التواجد الشرقي ـ الغربي في اسرائيل، نعتبره مؤشراً الى اشكالية بنيوية تميز المجتمع الاسرائيلي الذي تلحم نسيجه جملة اشكالات الصراع الخارجي. ومع ذلك، فالصراع ـ كما يبدو ـ يميز بين فئة وأخرى، من حيث تحمّل مسؤولية نسبة «التضحيات»، أو من حيث الاضطلاع بتكاليف الصراع.

وذهب الباحث الى ان اسرائيل تعاني من اشكاليتين: الشرعية، والتهديد الدائم والمعلن بالتدمير. وهي، في هذا، احدى الدول القلائل (مع تايوان وجنوب افريقيا) التي تعاني من هاتين الاشكاليتين. وبتحليله لاشكالية الشرعية، خاصة لدى المستوطن الاسرائيلي، رأى ان مكانة الدين اليهودي، والرموز، والترتيبات الدينية، التي نشأت من الاحتياجات للقطاع الديني في دولة يفترض انها عصرية وعلمانية؛ لا يمكن ان تفسّر الّا عبر اسهام الرموز الدينية في تقوية شعور الناس بـ «حقهم» في الارض. وقد وجدت اسرائيل نفسها تميل الى السقوط المتنامي في هذه الرموز الدينية.

ولاحظ ان المسائل المتعلقة بالوجود «الشرعي» تصبح مؤجلة في اثناء الصراع، وان مسألة الشرعية تماثل، الى حد كبير، الافتقار الى المستويات الاجتماعية العادية لدى الجماعة.